

فقد ان كان له كونه وجوده الاحادي
الذي لا يورثه غيره فيكون كونه
ان يكون في نفسه كونه
وغيره في نفسه كونه
ان كان له كونه وجوده الاحادي
فقد ان كان له كونه وجوده الاحادي
الذي لا يورثه غيره فيكون كونه
ان يكون في نفسه كونه
وغيره في نفسه كونه
ان كان له كونه وجوده الاحادي
فقد ان كان له كونه وجوده الاحادي
الذي لا يورثه غيره فيكون كونه
ان يكون في نفسه كونه
وغيره في نفسه كونه

المصنف كما مر **قول** وكل يمكن لا يكون وجوده الذي
حادثا في ذلك بردي من يتولى ان صفاته تعالى مكنة
لذاتها واجبة لغيرها فيلزم عدم الملازمة بين الامكان
والحدوث وليس كذلك وكذا يقال في قول الصنف
والجائز لا يكون وجوده الاحادي **قول** ويلزم
من ذلك اي امكان لحوق العدم له تعالى حدوث
او التسلسل اي وصل بينهما محال فإدري اليه وهو عدم
وجوب التسامح فثبت مقتضاه وهو المطلوب
قول فتبين بذلك الي احده ولذا يقولون
كل من وجب قدمه محال عزمه لان القدم لا يكون
ابدا الا واجبا للقدم ولو امكن لحوق العدم له كان
جائز الوجود والعدم والجائز لا يكون وجوده
الاحادي ثم لا يتفق العقل على تسلسل اعتقادية الية
الاهذه القاعدة الكلية اعني ان كل من وجب قدمه
الي احده **قول** على جهة الانكار والتعجب والتعجب
كيف يصح ذلك اي انفق العدم اي لا يصح ذلك الا انفق
بل هو كونه يتبع منه والواو في قوله وقدم سبق قريبا
لمحال ومحمدا كونها للتفصيل ان كتبه اما يكون كذلك
في كلام المؤلفين كما قاله السكت في
لوما ثلث شيئا منها الي اخره الظاهر ان ذلك اشارة الي
قياس استنفا تقديره ان نقول لوم يكن محال لغا
للمحادث فكان مما ثلثها لكونه كونه مما ثلثها محال
ان لوما ثلث شيئا منها لكان حادثا مثلها لان كل مثلين
الي احدهما ذكره الشارح يمكن كونه حادثا محال
لما تقدم من وجوب قدمه الي احده فطرا ما ادري

اليه

اليه وهو مماثلته تعالى لشي من محادث فطرا ما ادري
اليه وهو عدم مخالفته تعالى لهما فثبت مقتضاه
وهو المطلوب فخذ القياس الاول بتمامه
وذكر شرطية القياس الثاني وطوي استثنائية
واقام مقامها قوله وهو محال فهو في قوله
لكن كونه حادثا مثلها محال وقوله لما عرفت
الي احده دليل لتلك الاستثنائية واورد على الملازمة
في القياس الثاني ان اللازم على المانلة احد
الامر من اما قدم المحادث او حدوث القدم فكيف
يحصل المصنف المحادث هو اللازم على الخصوص
في قوله او ما ثلث شيئا منها لكان حادثا مثلها
مع ان الثابت يقتضي التساوي في الاحكام
وذلك اع من لزوم المحادث بخصوصه واجدب
بان المراد لوما ثلث شيئا منها بان كان حريما او عرضا
او متصفا بلوازمها لان المقصود تفرقة العارضي
سكانه عن كونه الية والمضية ولو ازمها بان لا يكون
من جنس الاحكام ولا من جنس الاعراض ولا من جنس
لصفتها بقرينة قوله فيما سبق والممانلة للمحادث
بان يكون حريما الي احده فهو بعد ان اعني
لوما ثلث شيئا منها بان يكون حريما الي احده وانما
الي ذلك الشرح بقوله فلو ما ثلثها مولانا اي
بان كان حريما الي احده ولا شك ان الممانلة
بهذا المعنى تستلزم المحادث اما لزوم المحادث للمعاد
كونه متصفا بالاعراض فواضح واما لزومه كونه
متصفا بها بان يكون متصفا او حكمه لاجلها فلا

Copyright King University